تضيء التكوين

شبابنا .. باحثون عن عمل ..وأمل

أشبه بالقنبلة الموقوتة!

الباحثون عن عمل ليست قضية في حد ذاتها، حتى في الدول المتقدمة، فمخرجات التعليم تتعاقب جيلا وراء جيل، والسعي الى الافضل في سلم الوظائف مستمر وهو ما يطلق عليه (الدوران الوظيفي) ولكن القضية هي كيفية التعامل مع ملف الباحثين عن عمل وفي السياسات المتبعة التي تحد من تعاظم الاعداد حت لا تتحول الى ما يشبه القنبلة الموقوتة.

وفي السلطنة فان السعي لإيجاد فرص عمل ملائمة ومجدية للعُمانيين أحد الأهداف الرئيسية للسياسات الحكومية التي تركز على قيام القطاع الخاص بدور أساسي في دفع معدلات نمو الاقتصاد الوطني وتوفير فرص العمل، بعد ان تشبع القطاع الحكومي بالموظفين، خصوصا في ظل التحديات الاقتصادية الحالية التي يفرضها تراجع أسعار النفط .

التقديرات تعكس ارتفاع أعداد العمانيين الباحثين عن عمل خلال فترة الخطة الخمسية التاسعة وبمعدلات متصاعدة نتيجة التركيبة السكانية بالسلطنة والتي تتمثل في وجود هرم سكاني معظمه من الشباب أي نحو ٦٥ بالمائة بمعنى أن ثلثي سكان السلطنة دون سن الثلاثين بالإضافة إلى الزيادة المستمرة في أعداد ونسب مشاركة المرأة في سوق العمل وارتفاع إعداد الخريجين.

وبرغم هذه التحديات التي يواجهها سوق العمل إلا ان حسن ادارتها تتيح فرصاً جديدة ومتجددة للاقتصاد العماني للنمو بشكل متسارع ومستدام اذا تم النجاح في توجيه مشروعات التنويع الاقتصادي بما يساهم في توفير عدد كاف من فرص العمل لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل وبما يتماشى مع سرعة تزايد السكان من الشباب وتصاعد معدلات المشاركة في قوى العمل.

واذا كنا نؤمن بأن مستقبل التوظيف هو القطاع الخاص كما هو في سائر الاقتصاديات فأين يكمن الخلل في وجود فجوة بين هذا القطاع ومدى قابلية الشباب للعمل فيه؟ فلا السواد الاعظم من الشركات تقتنع قناعة تامة بالشاب العماني ولا الشاب يفضل العمل فيها.. مما يجعل القضية أعمق من ذلك وتتجه نحو الاساس وهو التعليم باعتباره غير قادر على خلق جيل يتواكب مع متطلبات سوق العمل.

لسنوات طويلة كان القطاع الحكومي المصدر الأول والأساسي لتوفير الوظائف لكن سياسات العمل أصبحت تتخذ منهجا أكثر عملية يتماشى مع المستجدات الاقتصادية ويركز على المشروعات الخاصة وقطاع ريادة الاعمال باعتباره قادرا على تحقيق اهداف متعددة منها توفير فرص عمل ذات عائد مجز للغاية ودعم الاقتصاد الوطني بزيادة دور وفعالية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع مصادر وعائدات الناتج المحلي، وهذا التوجه الجديد في سوق العمل يتطلب ضرورة إجراء إصلاحات شاملة لإعادة توجيه الاقتصاد نحو زيادة توظيف المواطنين في القطاع الخاص مع اعطاء اهتمام خاص بتعيين وظائف القيادة الوسطى، ورفع مستوى الإنتاجية وتعزيز التقدم الذي تم احرازه في سبيل التنويع الاقتصادي ونقطة البداية بالتأكيد هي القضاء على الهوة الكبيرة التي تفصل بين الباحثين عن عمل من الشباب وبين اصحاب الاعمال الراغبين في التوظيف وأحد الخطط التي تحتاج أولوية قصوى خلال الفترة الحالية هي استراتيجية وطنية تضمن دراسة سوق العمل وتنظيمه بشكل شامل وربطه بشكل وثيق مع قطاع التعليم.